

واقع المناولة في القطاع الصناعي الجزائري

كشروود بشير جامعة الجزائر 3

لاغا صبرية كهينة جامعة الجزائر 3

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوضع الحالي للمناولة الصناعية ، و أهميتها في تطوير و النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري. و بالنظر للدور الفعال التي تلعبه في التنمية الاقتصادية ، قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات لتشجيع و دعم المناولة الصناعية من حيث توفير المحيط المناسب ، و الاهتمام بالجانب القانوني و التشريعي.

لكن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات المعنية إلا أن مستوى التعامل بها يبقى منخفض جدا مقارنة بالدول المجاورة.

الكلمات المفتاحية : المناولة ، القطاع الصناعي ، المؤسسات الآمرة ، المؤسسات المنفذة

Résumé : Cette étude vise à analyser la situation actuelle de la sous-traitance en Algérie, et son importance dans l'avancement du secteur industriel algérien.

Compte tenu de son rôle actif dans le développement économique, le gouvernement algérien a pris plusieurs mesures pour encourager et soutenir le traitement industriel en termes d'environnement et d'attention aux aspects légaux et législatifs.

Cependant, malgré les efforts déployés par les autorités concernées, le niveau de traitement reste très faible par rapport aux pays voisins.

Mots clés : la sous- traitance, le secteur industriel, l'entreprise donneuse d'ordre, l'entreprise sous-traitante

1-تمهيد

لمواجهة أزمة تراجع أسعار النفط المورد الأساسي للجزائر ، اضطرت الحكومة إلى تبني سياسة تقشف من خلال "نموذج اقتصادي جديد " يكون بديلا للاقتصاد النفطي . و يعد تطوير قطاع الصناعة من الوسائل التي تنتهجها الحكومة لتحقيق هذا الهدف.

و في هذا السياق برزت المناولة الصناعية كأداة تنمية اقتصادية بالغة الأهمية من خلال كونها تساهم مساهمة فعالة في تكتيف النسيج الصناعي.

ففي الوقت الذي تواجه المؤسسات الصناعية الجزائرية العديد من التحديات لاسيما عوائق محدودية مواردها ، صغر حصصها السوقية ، عجزها عن الحملات التسويقية المكلفة أو مشاريع البحث والتنمية ، العجز الكبير في استعمال التكنولوجيات الحديثة والابتكار في جميع مجالات ، فان خيار المناولة أو التقاؤل الباطني من الخيارات

الإستراتيجية الهامة لها ، لتحقيق التكامل والاندماج من جهة و سعيًا لتجاوز مختلف هذه العوائق من جهة أخرى بما يضمن تدعيم مهاراتها الأساسية وتعزيز قدراتها التنافسية.

و من هذا المنطلق فإن إشكالية الدراسة تتبلور في التساؤل الجوهرى التالي: **ماهو واقع المناولة الصناعية ، و مدى تطبيقها في القطاع الصناعي الجزائري؟**

2- مفهوم المناولة الصناعية

رغم الانتشار الكبير لهذا الأسلوب عبر العالم، فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه بشأن المناولة* ، وفي غياب ذلك حاولت العديد من المنظمات والهيئات تعريف المناولة الصناعية ، سنتطرق لها كما يلي:

1. ماهية المناولة الصناعية:

عرفت **هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية** المناولة الصناعية على أنها: "أسلوب أو نموذج فعال لتنظيم الإنتاج الصناعي ، أي أنه عبارة عن تعاون بين عدة وحدات في عملية إنتاج متكاملة ، تتطلب عقدا بين جانبين ، الجانب الأول يمثل الأمر بالأعمال ، والذي يعهد إلى مؤسسة أو أكثر تمثل الجانب الثاني من العقد وتسمى مناولة ، إنتاج قطع أو مكونات جزئية أو تقديم خدمات صناعية ضرورية في إنتاج المنتج النهائي ، والتي تتوافق مع مواصفات المؤسسة الأمرة

و بحسب **اللجنة الأوروبية للمناولة** تكون لدينا علاقة مناولة كلما تدخلت مقاوله ما(كثيرا ما تكون صغيرة أو متوسطة الحجم)، و تسمى مناولة لفائدة مقاوله أخرى(غالبا ما تكون كبيرة الحجم)وتسمى أمرة بالأعمال في عملية بلورة أو تصنيع منتج معين أو أجزاء منه ، على أساس مخططات وبيانات تقنية يوفرها الأمر بالأعمال ، مع بقاء المسؤولية الاقتصادية النهائية على هذا الأخير"

أما الجمعية الفرنسية للمواصفات ، فقد عرفت على أنها " كل عملية تساهم في مرحلة معينة من مراحل الدورة الإنتاجية لمنتج معين من خلال :تصميم المنتج أو تصميم جزء أو عدة أجزاء أو الصيانة.

كما عرفها **المركز التعاقدى لعلاقات المناولة للمركز الوطنى للمناولة بفرنسا** على أنها "العملية التي يتم من خلالها صنع منتج أو بعض مكوناته بصفة عامة ."

و أخيرا عرفت **المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين** على أنها "جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية

من خلال مجموعة التعاريف السابقة بإمكاننا استخلاص النقاط المشتركة التالية:

* تجدر الإشارة إلى انه يتم استعمال أكثر من مصطلح للدلالة على المناولة كالتعاقد من الباطن ، التعاقد الصناعي ، عقد الاستصناع ، الشراكة الصناعية ، غير أن المصطلح المتعارف عليه في الجزائر هو المناولة الصناعية.

- المناولة هي العملية أو مجموعة العمليات الخاصة بمرحلة معينة من مراحل الإنتاج كالدراسات، التصميم، التصنيع، التشغيل، أو الصيانة لمنتج ما.
- تقوم من خلال المناولة المؤسسة الأمرة بتكليف المؤسسة المناولة بتنفيذ جزء من عمليات الإنتاج بناء على دفتر مواصفات مسبق يحدد فيه المعايير.

2. أهمية المناولة الصناعية

من خلال التاريخ الصناعي نلاحظ مدى أهمية المناولة الصناعية ، بحيث أصبحت حاليا أبرز الاستراتيجيات الحديثة وأكثرها قدرة على التنمية الصناعية ، حيث تزيد على 15 في المائة في الاتحاد الأوروبي و 35 في المائة في الولايات المتحدة ، و 56 في المائة في اليابان و يمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية:

- 1- يساعد هذا النظام على تطوير وتنوع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق - كما يساعد على الاستغلال الأمثل للطاقت المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية بما يعظم قدراتها على تصدير منتجاتها ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
- 2- تستفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الشركة الأم في ظل نظام التعاقد من الباطن بالحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة.
- 3- يساعد نظام المناولة الصناعية على تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانات التصنيعية خاصة في المعدات الاستثمارية وإحلال المنتجات المحلية محل الواردات.
- 4- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها،
- 5- تساهم بشكل غير مباشر في تشغيل العمالة الوطنية وتقليل نسب البطالة وبالتالي رفع مستوى الدخل ورفاهية المواطن.
- 6- دعم النسيج الصناعي المحلي وتشجيع المؤسسات الصناعية على التخصص في مجال التقنيات الحديثة
- 7- تساعد في الحد من نزيف العملات الصعبة الذي يستخدم في استجلاب منتجات من الخارج تنتج محليا أو يمكن إنتاجها محليا بمجودة عالية.

3. أشكال المناولة الصناعية

- يمكن تصنيف عقود المناولة حسب عدة معايير، نذكر منها:
- معيار نطاق التعاقد،** فحسب هذا الأخير تصنف المناولة حسب المستوى المنعقد ضمنه إلى:
- المناولة الوطنية :** وفي هذه الصيغة تتمتع المنشآت المقدمة والمنفذة للأعمال المتعاقدة بنفس الجنسية وتمارس نشاطها داخل حدود وطنها.

المناولة الدولية: أما في هذه الصيغة تختلف جنسية المنشآت المقدمة والمنفذة للأعمال المتعاقدة دون اعتبار

للمكان الذي تمارس فيه عملها.

معيار المدة: تنقسم المناولة الصناعية حسب مدة عقدها إلى:

– **مناولة ظرفية سببية** وتعتد لأسباب عابرة وظرفية حيث تلجأ إليها المؤسسة الآمرة و بإمكانياتها الداخلية لتنفيذ جزء من العملية الإنتاجية.

– **مناولة هيكلية دائمة** هذا النوع يتم اللجوء إليه خاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات المعقدة، لذا تكون العلاقة بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمناول طويلة المدى وأحيانا دائمة.

معيار مكان أداء الخدمة وتنقسم المناولة حسب مكان إنجاز العمل المقدم من طرف الأمر إلى :

المناولة الداخلية : وهو أن تقوم مؤسسة تدعى مستخدمة أو أمرة وفي موقعها الخاص بها وكجزء من شؤون عملها الخاص بتكليف مؤسسة أخرى خارجية بإنجاز عمل معين ، ويطلق على هذا النوع أيضا ب" المناولة حسب الموقع" ، وقد كان هذا النوع يخضع لقواعد محددة، إلا أنه ينطوي على بعض المخاطر خاصة فيما يتعلق بمخاطر التدخل حيث أن العمل يتم في موقع الشركة المستخدمة.

المناولة الخارجية : خلافا للمناولة الداخلية ، فإن التنفيذ يكون على الموقع الخاص بالمؤسسة المناولة الخارجية وتبرز المناولة أو التعاقد من الباطن الخارجي في عدة مجالات ، لاسيما في صناعة السيارات، والمعلومات الهاتفية، الفوترة، الشحن البري للبضائع ، بالإضافة إلى الصيانة على بعض المعدات.

4. دوافع اتخاذ قرار المناولة

إن المؤسسات التي تنشط في مجال المناولة الصناعية تحقق أرباح خيالية ، حيث تقدر عائدات هذه الصناعة عالميا 400 مليار أورو و ذلك لكل الدول المصنعة في هذا المجال ، وهو ما يمثل 3 بالمائة من مجمل الناتج العالمي. كما تمثل هذه الصناعة لدول أوروبا المصنعة 12 مليون منصب شغل بين مباشر وغير مباشر ما يمثل نحو 6 بالمائة من مجمل الوظائف في الدول المذكورة و تدر عليها نحو 360 مليار أورو سنويا كعائدات جبائية. حيث بلغت قيمة صادرات السيارات وتجهيزاتها منها نحو 75 مليار أورو سنويا و رقم أعمال يزيد عن 500 مليار أورو

ومهما كان البعد الذي تركز عليه المؤسسة لاتخاذ القرار فهي حتما ستعتمد على دوافع توجهها كي يكون اختيارها مناسباً. و يمكن حصر هذه المبررات فيم يلي:

• **دافع اقتصادي:** إن المؤسسة التي تعطي الأوامر تتبنى إستراتيجية المناولة في الحالات التالية:

– إن لم تكن لها موارد مالية لتحقيق الاستثمارات، وإذا كانت تلك الاستثمارات تمثل جزء قليل من المردودية مقارنة بأهميته، وبالتالي فالمؤسسة التي تعطي الأوامر يمكن أن تزيد إنتاجها دون زيادة تكاليفها الثابتة. من أجل تفادي بعض المخاطر المتعلقة بالجودة، فالمؤسسة التي تعطي الأوامر يمكن أن تملّي عدة شروط في إطار عقد

بينها وبين المؤسسة المفاوضة من الباطن، أكثر من فرضها كل تلك الشروط في وحداتها الداخلية، لأن هذا يكلفها مبالغ أكثر.

— إذا لم تلجأ المؤسسة لهذه الإستراتيجية فإنها ستكون ملزمة بدفع مقابل المواد الأولية وخاصة أجور العمال في أوقات محددة ، لكن في حالة المفاوضة من الباطن فإنها قد تتفق ودائما في إطار عقد ، على الدفع خلال فترة تتراوح عادة ما بين 60 إلى 90 يوما بدءا من تاريخ التسليم.

— التخفيف من تكاليف التخزين.

— تتمكن المؤسسة من تجاوز مشكلة عدم القدرة على تلبية مل طلب السوق.

— تعتبر المفاوضة من الباطن عامل مساعد على التكيف مع المستجدات والتغيرات لأن هيكل المؤسسة يصبح أقل تعقيدا وأكثر مرونة.

● **دافع تكنولوجي :** لقد أصبح الأمر واقعا أن المؤسسات التي تتبنى إستراتيجية المناولة نجحت ولو في هذا الجانب: الجانب التكنولوجي ، لأن الاتصال الدائم والمستمر بينها وبين شركائها (المتعاملين معها) يسمح بـ:
— انفتاح أكثر على المحيط الخارجي.

— إعداد المؤسسة كي تكون في وضعية ارتباط مع واقع المحيط المتجدد باستمرار وبالتالي يفرض عليها التماشي مع الأفكار الجديدة.

و هنا تجدر الإشارة إلى أن المناولة الصناعية تمثل "نقطة نوعية" للتقدم التكنولوجي والتقني للمؤسسات الكبيرة تنقل مهاراتها (Savoir faire) إلى المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) هذه الأخيرة التي تستغل ذلك وهذا ما يساعد على تطوير كل النسيج الصناعي.

● **دافع استراتيجي :** بتطبيق المناولة ، المؤسسة التي تعطي الأوامر تتمكن من المواجهة التقنية للمنافس وبدخول مصطلح منافسة يدخل مصطلح إستراتيجية. فلا يمكن النظر إلى المناولة على أنها مجرد عملية أو إجراء عرضي لتغطية حالة طارئة، فالمحور الأساسي للإستراتيجية قد يكون النمو أو اختراق السوق أو التنويع في المنتج أو المردودية في رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار تخصيص الموارد اللازمة ، وذلك في ظل مستقبل غير معروف، وهنا يجب أن يكون القرار استراتيجيا، فالمؤسسات الكبرى تملك دائما فرصا للاستثمار والتي لا يمكن أن تحققها لوحدها، فتغيرات السوق والتغيرات والتطورات التقنية وكذلك طرق التسيير تفتح أفقا وفرصا جديدة للاستثمار، إن هذا الفرق بين ما هو موجود وما ترغب في تحقيقه قد وضع للمؤسسة حولا للاختيار.

بعد اتخاذ القرار واختيار المؤسسة المناولة ، العلاقة بين الأطراف تأخذ طابعا رسميا من خلال إبرام عقد بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمؤسسة التي تتلقاها.

3-واقع المناولة الصناعية في الجزائر

إن للمناولة الصناعية دور مهم في تطوير النسيج الصناعي في الجزائر ، إلا أنه لا يزال محدودا في بلادنا لذا لابد من ترقيته على غرار ما يحدث على مستوى الدول الأخرى التي أنشأت عدة هيئات و منظمات ساعية لترقية و تشجيع هذه العقود في المستقبل .

1. تطور المناولة الصناعية في الجزائر

لقد تطورت المناولة تاريخيا منذ بداية 1970 ، حيث فرضت الأزمات الاقتصادية التي عرفها النظام الرأسمالي على المؤسسات التركيز على نشاطها الأساسي، و من هذا المنطلق برزت المناولة الصناعية. وكانت صناعة المنسوجات والجلود هي أول من مارست المناولة لتنفيذ أنشطتها الإنتاجية. ومع بداية 1980 انتقلت ممارسة المناولة الصناعية إلى قطاع صناعة السيارات و الطائرات و قطاع الصناعة الصيدلانية، هذه القطاعات كانت السبب في انتشار وتطور المناولة الصناعية عبر العالم و قد مر تطبيق المناولة الصناعية بالجزائر بمرحلتين رئيسيتين:

● مرحلة ما قبل الإصلاحات:

تركزت آلية المناولة في هذه المرحلة على إرادة بعض الكفاءات الموجودة داخل المؤسسات العمومية وقد كانت هذه الأخيرة في البداية تعتمد على منتجاتها فقط، إضافة إلى ما كانت تستورده من الخارج ثم بدا يتسع نطاق ممارستها ليشمل المستوى الوطني أي التعامل مع مناولين وطنيين إضافة إلى الاستيراد. وقد أشار التقرير التمهيدي للمخطط الرباعي الثاني من 1974 - 1977 في حديثه عن المؤسسات المناولة إلى أن هذه الأخيرة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق الانسجام في عملية التصنيع خاصة مع توسيع مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليشمل إنتاج السلع التحويلية ، الأمر الذي يوسع من فرص اندماجه في الاقتصاد ، و ينتظر أن يتحقق النسيج الاقتصادي والصناعي بفضل مساهمة المؤسسات المناولة في التطورات التالية:

توسيع سوق الشركات والمؤسسات العمومية عبر استهلاكها للمنتجات نصف المصنعة وتامة الصنع. ارتفاع معدل التكامل الصناعي للمؤسسات الوطنية بفضل عملية المناولة. المساهمة في إحداث التكامل القطاعي ما بين فروع القطاع الصناعي وبين القطاعات الأخرى كالقطاع الفلاحي و قطاع السكن.

● مرحلة ما بعد بداية الإصلاحات الاقتصادية:

يعود انطلاق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى بداية الثمانينات عندما أصدرت وزارة التخطيط وثيقة تقييم فيها عشرية السبعينات ، بعدها بدأت برامج إعادة ، ومع بداية سنة 1988 تم إعادة الاعتبار للاستثمارات الخاصة من خلال الإطار التشريعي والتنظيمي ، وكذا تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، و هذا يتجلى من خلال إقرار إطار تشريعي يسمح بترقية الاستثمارات الخاصة و خصوصية المؤسسات العمومية ، إضافة إلى

ذلك فإن قانون الاستثمار 25-88 الصادر في 19 جويلية 1988 كان له دور كبير في إعطاء دفع قوي لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بما فيها مؤسسات مناولة والسماح لها بالاستثمار في مجالات متعددة. وفي تيار الإصلاحات الاقتصادية ، اعتمدت الدولة سياسة الخصوصية حيث قامت بخصخصة وتقسيم العديد من المؤسسات العمومية خاصة الإنتاجية منها وقد طبقت هذه الإجراءات على أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المناولة ، فحجم هذه المؤسسات يساعد كثيرا إجراءات الخصوصية ، فهي لا تشغل إلا عدداً قليلاً من العمال ولا تحوز على أصول كبيرة ، وبالتالي يمكن التنازل عنها بسهولة جزئياً أو كلياً. ومع بداية التسعينات وبالضبط سنة 1992 عرف الاهتمام بأسلوب المناولة في الجزائر تطوراً ملحوظاً ، حيث في هذه السنة تم تأسيس البورصة الوطنية للمناولة والشراكة* والتي أعطت دفعا قويا في مجال إقامة علاقات المناولة.

2. حجم المناولة الصناعية في العالم العربي:

في الواقع يعاني قطاع المناولة الصناعية في المنطقة العربية من نقص ملحوظ في مجال الإحصاء بالنسبة لعدد المنشآت الصناعية المناولة ، والقيمة المضافة وعدد العاملين ومعدلات نمو هذا القطاع وغيرها من البيانات التي يمكن الاعتماد عليها في عملية تقييم نشاط المناولة في الدول العربية. ورغم ذلك فقد حظي هذا الموضوع باهتمام بعض البلدان العربية التي قامت بإحصاءات ولو أولية لمنشآتها الصناعية المناولة ، أن أكبر الدول العربية تفعيلاً للمناولة الصناعية هي المغرب ، حيث يوجد فيها أكثر من 1854 منشأة ، ومن ثم الإمارات حيث يبلغ عدد تلك المنشآت ما يقارب 1100 منشأة ، ونظراً لذلك يلاحظ أن الدول العربية إذا أرادت أن توجد تنمية صناعية عليها أن تفعل دور أو نشاط المناولة الصناعية . وبناء على هذا، ينبغي على البلدان العربية الرغبة في تحقيق تنمية صناعية مندمجة في حلقاتها الرئيسية إعطاء اهتمام أكبر لموضوع المناولة الصناعية فيها وإجراء الإحصاءات اللازمة له باستمرار للوقوف على حجمه في هيكل النشاط الصناعي فيها مما يساعد في وضع السياسات المناسبة لتنميته.

3. المؤسسات المناولة في الجزائر:

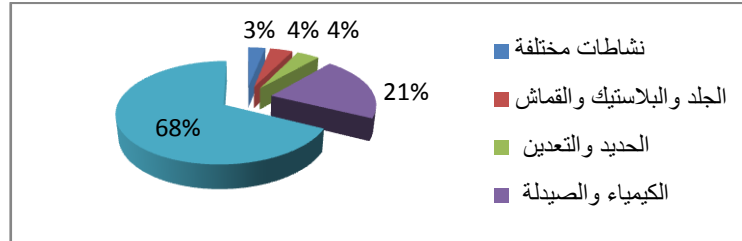
بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي تعمل لصالح القطاع الصناعي 900 ألف مؤسسة ، منها واحد في المائة المؤسسات الناشطة في قطاع المناولة ، مبرزا أن الجزائر استوردت 220 مليار من المعدات الصناعية التي تنتجها مؤسسات المناولة ، في ظرف 15 سنة فيما حققت نسبة تصديرها بـ 14 مليار فقط.

* تعد الجزائر من أكبر الدول العربية التي يوجد فيها مثل هذا النوع من المراكز ، حيث تتواجد فيها أربعة بورصات مناولة ، يليها كل من المغرب وتونس بمركز واحد، ثم المملكة العربية السعودية بمركز التكامل الصناعي.

في مجال المناولة الصناعية لا تزال الجزائر متأخرة مقارنة لدول الجوار ، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه توجد من 250 إلى 300 مؤسسة مناوالتية في عدة مجالات إلكترونيك ، الحديد والكهرباء ، في حين توجد حوالي 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة داخل البورصات وحوالي 600 مؤسسة مصغرة في كل ولايات الوطن من ضمنها الخاصة بالاسمنت ، سوناطرك ، سونلغاز . و هي أرقام اعتبرها رئيس بورصة المناولة و الشراكة الجزائرية مشجعة ولكنها تبقى غير كافية خصوصا إذا ما تمت مقارنتها بدول الجوار ، كاشفا أن المغرب توجد به 7000 مؤسسة مصغرة ، و ما يمثل 1400 تنشط في قطاع المناولة ، في حين تملك تونس 500 مؤسسة في قطاع المناولة ، و نسبة 20 في المائة ، أما في فرنسا فبلغ فيها عدد المؤسسات الناشطة في قطاع المناولة 30 319 مؤسسة ، توظف 485 146 شخصا ، بحوالي 12,04 مليار اورو .

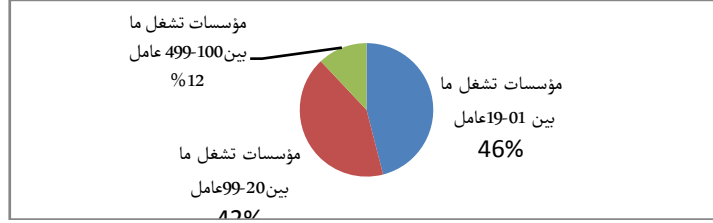
كما أفادت بعض الإحصائيات إلى أن أهم المؤسسات المناولة على المستوى الوطني في أغلبيتها هي مؤسسات تزاوّل نشاطها في مجال الميكانيك و المعادن (Mécanique/métallique) ، وتقدر نسبتها بحوالي 67,66% ، ونسبة 20,83% تنتمي لقطاع الكيمياء والصيدلة (Chimie/pharmacie) ، ونسبة 4,14% خاصة بقطاع الحديد والتعدين (Sidérurgie/métallurgie) ، ونسبة معادلة كذلك ل 4,17% تجمع بين نشاطات الجلد والبلاستيك والقماش ، والباقي أي ما يعادل 3,17% في نشاطات مختلفة ، وسنحاول ترجمة هذه المعطيات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2 تصنيف المؤسسات المناولة في الجزائر حسب النشاط



أما عن تصنيف هذه المؤسسات حسب الحجم وبالتحديد على أساس عدد العمال فإن أغلب المؤسسات المناولة في الجزائر أغلبيتها مؤسسات مصغرة (Micro-entreprise) فتشكل حوالي 45,83% وتشغل ما بين 01 إلى 19 عامل ، ونسبة 41,61% من المؤسسات المقاوله من الباطن تشغل ما بين 20 إلى 99 عامل و 12,50% من المؤسسات تشغل ما بين 100 إلى 499 عامل (مؤسسات متوسطة).

الشكل رقم 3 : تصنيف المؤسسات المناولة في الجزائر حسب الحجم



و بالرغم من توفر فرص تطوير النمو الصناعي المتواجدة في مختلف قطاعات النشاط على غرار الصناعة الميكانيكية و البتر وكيمياء و الطاقة و الحديد و الصلب إلا أنه لا يتم استغلال هذه الفرص و الإمكانيات نظرا لعدة أسباب ، نذكر منها مايلي:

غياب إستراتيجية وطنية واضحة المعالم بمشاركة كل الفاعلين الوطنيين مثل: الجامعات و البنوك و الإدارة، لرسم معالم لأساسية توضح أهداف المناولة،

صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض البنكية،
صعوبة تحصيل المؤسسات المناولة في الجزائر و غياب الإحصائيات في هذا المجال،
عدم وجود قوانين كافية تنظم عمل المناولة الصناعية في الجزائر،

4. ترقية المناولة في الجزائر

في الواقع لم تكن هناك سياسة واضحة للمناولة في الجزائر ، كما لم يكن هناك نص قانوني صريح يترجم اهتمام الدولة بقطاع المناولة ضمن الخيارات الإستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر ، وقد سد هذا الفراغ نسبيا بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و انطلاقا من هذا الأخير وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية لتنظيم و ترقية المناولة ، والتي تجسدت في إنشاء المجلس الوطني للمناولة وكذلك إنشاء شبكة بورصات المناولة ، حيث تبين أن نجاح المناولة الصناعية والاستفادة منها بشكل فعال يظل مرهونا بتوفر السياسات والتشريعات اللازمة واستحداث الهياكل التنظيمية المتخصصة كمراكز المناولة والشراكة والجمعيات المهنية والوحدات الإدارية.

• المناولة في القانون المدني الجزائري و قانون الصفقات العمومية:

لم يتم تأطير نشاط المناولة في نص قانوني قائم بمحد ذاته ، فالأحكام المتعلقة بالمناولة نجدها في القانون المدني الجزائري و قانون الصفقات العمومية

تناول القانون المدني الجزائري موضوع المناولة في مجال محدد يخص عقود المناولة ، حيث تطرقت المادتين 564 و 565 إلى هذا الموضوع تحت عنوان المفاوضة الفرعية. و قد خصت أحكام هاتين المادتين على:

- إمكانية المقاول أن يوكل تنفيذ العمل في جملته أو في جزء منه إلى مقاول فرعي إذ لم يمنعه من ذلك شرط في العقد أو لم تكن طبيعة العمل تفرض الاعتماد على كفاءته الشخصية،
- مسؤولية المقاول عن المقاول الفرعي اتجاه رب العمل،
- إمكانية مطالبة المقاولين الفرعيين و عمال المقاول رب العمل مباشرة بما يجوز بقدر الذي يكون فيه مدينا به للمقاول الأصلي.

- ترقية المناولة في الجزائر من خلال الاعتماد على مراكز المناولة والشراكة

تعرف مراكز المناولة على أنها أجهزة فنية معلوماتية تقوم بتقديم خدمة من الخدمات المتكاملة يتم اختيارها بأقصى كفاءة لتتناسب مع حاجيات التعاقد وتنمية المناولة بين المنشآت الصناعية على الصعيدين المحلي والإقليمي ومن مهامها

- القيام بجمع وتحليل وتخزين وتحديث مستمر للمعلومات الخاصة بفرص المناولة المتاحة التي تعرضه المؤسسات الطالبة

- تنظيم المعارض المهنية والعكسية في مجالات المناولة والشراكة والتكنولوجيا،

- تنظيم دورات تدريبية وندوات وورش عمل متخصصة في المناولة

- إعداد الدراسات والإحصاءات اللازمة لتنمية قطاع المناولة.

ومن أهم المراكز الداعمة لنشاط المناولة الصناعية في الجزائر نجد : **المجلس الوطني لترقية المناولة** بحيث يعتبر الايطار الأنسب لتفكير و عرض الاقتراحات التي من شأنها أن تسلم ، إذ يهدف إلى:

- اقتراح التدابير الرامية إلى تحقيق أفضل اندماج للاقتصاد الوطني ؛
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتيار العلمي للمقاولة من الباطن
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل الوطنيين والأجانب ؛
- تنسيق نشاطات البورصات المقاولات من الباطن والشراكة الجزائرية فيما بينها؛
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها،
- تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان المناولة الصناعية.

ثم نجد **بورصات المناولة والشراكة (B.A.S.T.P*)** : و التي يمكن تعريفها على أنها مراكز معلومات تقنية ، للترقية وربط العلاقات حول القدرات والأساليب والاختصاصات الإنتاجية أو الخدمات الصناعية اليوم توجد أكثر من 60 بورصة على مستوى العالم، 3 تعمل بالمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على شكل جمعيات الصناعيين من أجل الصناعيين وبدعم السلطات العمومية والتنظيمات المهنية، وتمويلها

* **B.A.S.T.P:** Bourse Algérienne de Sous-traitance et de Partenariat.

يرتكز على المساهمة الثلاثية : السلطات العمومية، المنظمات والهيئات المهنية والمؤسسات المنخرطة. إضافة إلى الهيئات والمنظمات الداعمة الأخرى لآلية المناولة و الشراكة الصناعية ، فقد تعدى الاهتمام بالمناولة المجال المحلي للدول ليشمل هيئات دولية ناشطة في مجال تعزيز التنمية بالبلدان النامية ، نذكر منها مايلي:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

باعتبارها أسلوب فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال نجاعتها في تنظيم الإنتاج الصناعي ، بحيث قامت بوضع برنامج إنشاء بورصات المناولة بهدف بناء نظام معلومات تقنية يسهل الاتصال بين مختلف المؤسسات الاقتصادية ، و قد استفادت العديد من الدول العربية من هذا البرنامج و من بينها الجزائر بحيث تم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة و الشراكة سنة 1991.

المنظمة العربية للتنمية والتعددين :

هي منظمة عربية متخصصة قامت في اطار جامعة الدول العربية و إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تقرها مؤتمرات القمة العربية. و تعمل على دعم و مساندة الجهود العربية الرامية إلى تحقيق التنمية الصناعية بصفة خاصة و الاقتصادية بصفة عامة من خلال مجالات التنمية الصناعية و الطاقة و التعددين و تقديم كافة الخدمات الفنية التي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصناعية العربية.

4-الخاتمة:

من خلال تطرقنا إلى المناولة في القطاع الصناعي بالجزائر استخلصنا نتائج نخصرها فيم يلي:

- تعمل المناولة الصناعية على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد من خلال التركيز على المهن الأساسية وإيصال الأنشطة التي يمكن اعتبارها ثانوية إلى متعاملين خارجيين،
- يتوقف نجاح إدارة عقد المناولة وتنفيذ بنوده بالشكل المطلوب بالدرجة الأولى، على إدراك الشركاء بأهمية الإعداد والتحضير الجيد من قبلهم انطلاقا من معرفتهم الشخصية ببعضهم البعض، ثم معرفتهم وإدراكهم للأهداف المرجوة من هذا التشارك،
- ما زال تطبيق إستراتيجية المناولة في المؤسسة الصناعية الجزائرية ، يواجه بعض الصعوبات ، منها ما يتعلق بمفهومها وخصائصها وآلياتها ومنها ما هو مرتبط بكيفية التعاطي معها بشكل نظامي ، كصعوبة الحصول على بيانات دقيقة لاحتياجات المناولة في الهيكل الصناعي الجزائري ، أو صعوبة في تحصيل شركات المناولة و مستحقاتها من الشركات الآمرة،
- رغم الدور الكبير الذي باتت تؤديه مراكز المناولة عبر العالم من خلال ترقية المناولة الصناعية فإن دورها بقي محدودا منذ نشأتها في الجزائر ولعل مرد ذلك هو نقص الإدراك بأهمية المناولة من قبل المؤسسات ، و لعل أهم التوصيات الممكن تقديمها هي:

- رفع درجة الوعي بأهمية تطبيق المناولة الصناعية لدورها الفعال في تطوير القاعدة الصناعية مع تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد من خلال تكثيف حملات التعريف والترويج في الأوساط الصناعية والتأكيد على دور مراكز المناولة والشراكة الجزائرية ، لضمان التنسيق المستمر وتبادل المعلومات بينها،

- وضع قاعدة بيانات قوية ، لإبراز إمكانيات المؤسسات المنفذة والكشف عن حاجيات المؤسسات

الأمرة بالأعمال لتعزيز التشابك والاندماج وربط العرض بالطلب في مجال الإنتاج الصناعي،

- تعزيز و ترقية آلية المناولة بإصدار تشريعات منظمة لنشاطها مع نقل ، توطين وتعميم التجارب والتقنيات المتطورة في مجال المناولة الصناعية والمتابعة المستمرة لتطويرها،

الإحالات و المراجع:

1. دور المناولة الصناعية في تنمية الصناعة الصيدلانية - إشارة لحالة الجزائر- ساحلي كنزة وبن حسين ناجي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة - 2 عبد الحميد مهري، ص2.
2. الدليل العربي في المناولة الصناعية، الصادر عن المنظمة العربية لتنمية الصناعة و التعدين، الطبعة الأولى، 2000، ص3.
3. مريم بن داود، إنصاف كبدي ،أثر المناولة على الشركات البترولية دراسة حالة الشركة الوطنية للمحروقات، مذكرة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2012 - 2013 ، ص2.
4. نور الدين بو يعقوب ، المناولة الصناعية -التجربة المغربية ، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية،الجزائر 2006، ص4.
5. آيت زيان كمال ، المناولة الصناعية كعامل استراتيجي لتفعيل التنمية الصناعية في المنطقة العربية ، المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية ، الجزائر ، 2006، ص5.
6. http://www.aleqt.com/2009/05/01/article_133884.html consulté le 18/10/17.
7. مخفي أمين و بن حارات حياة، المناولة الصناعية كآلية داعمة لترقية عمل مؤسسات المتوسطة و الصغيرة بالجزائر بين الواقع و المأمور، ورقة مقدمة في ظل ملتقى التأهيل الصناعي و تحديات إنماء الاقتصاديات العربية، حالة الجزائر، 23 و 24 نوفمبر 2015، ص4 و 5.
8. السبتي وسيلة ، المناولة و أهميتها و مدى تطورها، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي - مصر، العدد رقم 39، 2009، ص11.
9. Corinne Grusenmeyer "**Sous-traitance et accidents**", Exploitation de la base de données Epicéa Publication réalisée dans le cadre de l'avis d'experts "Sous-traitance interne", Institut national de recherche et de sécurité, Paris, 2007, p:09-11.
10. علي الشايح و سمير بن عمور، الابداع و الابتكار كمدخل استراتيجي لتطوير المناولة الصناعية في الجزائر، مجلة رماح للبحوث و الدراسات، العدد 11، ص 8.

11. <http://aljazairalyoum.com>, consulté le 18/10/17
12. غربي سامية ، المقالة من الباطن كإستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر ، 2004/2003 ، ص 54.
13. نور الدين بويعقوب ، مرجع سابق الذكر، ص 7.
14. هيئة التحرير، دول مجلس التعاون... اهتمام بالمناولة و الشراكة الصناعية ، العدد 97، أكتوبر 2004، ص 2.
15. شلاوشي رشيد و لعربي توفيق ، الإطار القانوني لعقد المناولة في التشريع الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجليلي بونعامة ، ص 15.
16. كنزة وبن حسين ناجي ساحلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 2.
17. السبتي وسيلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.
18. <http://www.eldjazaironline.net/Accueil> , consulté le 18/10/17.
19. <http://marsadz.com/2017/03/27>, consulté le 18/10/17.
20. http://veille.infometiers.org/dossier_filiere/travail-des-metiaux-soustraitance-industrielle/actualite/chiffrescles-de-la-soustraitance-en-france-en-2014.html#.WeO2XxJZ3Mw, consulté le 18/10/17.
21. بن محي الدين أحمد ، المناولة الصناعية كإستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية ، 12-13 ، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التجارية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، ص 256.
22. مخني أمين و بن حارات حياة، مرجع سبق ذكره، ص 13 و 14.
23. علوي فاطمة الزهراء ، المناولة الصناعية خيار إستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة بوقرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التجارية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، 10/09 ، ص 80.
24. جوامع إسماعيل ، بركات فايزة ، " إستراتيجية تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنشيط وتنظيم المناولات الصناعية " التجربة الجزائرية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الأول حول الاقتصاد الصناعي و السياسات الصناعية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، يومي 02 و 03 ديسمبر 2008 ، ص 13.
25. "القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية ، العدد 77 ، 15 ديسمبر 2001 ، ص 16 .
26. <http://www.algerie-dz.com/article4310.html>, consulté le 20.10.17
27. <http://elmouchir.caci.dz/bastp-bourse-algrienne-de-la-sous-traitance-et-du-partenariat-rqion-centre-1862.html>, consulté le 20.10.2017.
28. <http://www.izf.net/entreprises/bourse-nationale-sous-traitance-et-partenariat>, consulté le 20.10.2017.
29. علوي فاطمة الزهراء ، مرجع سبق ذكره، ص 88.